صناعيون يدعون إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي

■ ،،خاص / الثورة

دعا صناعيون حكومة الوفاق الوطني إلى ايلاء قطاع الصناعة اهتماماً كبيراً باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وقالوا أن أي توجهات مستقبلية لا تولي هذا القطاع الاهتمام الكافي، فانها لن تحقق النجاح المأمول مشيرين إلى أنه القطاع الاكثر قدرة على توفير فرص العمل، والمحفز للنمو وزيادة الدخل.

وتظهر إحصائية حديثة ارتفاع قيمة إنتاج الصناعات التحويلية إلى ٨٦٣ مليارا و٧٦٩ مليون ريال في المسح الصناعي لعام ٢٠٠٧م وذلك من ٦٧٢ مليارا و٣٠٤ ملايين ريال في مسح عام ٢٠٠٦م وبزيادة تبلغ ١٩١ مليارا و٤٦٥ مليون ريال.

وبينت نتائج المسح الصناعي أن قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت ٥٩٤ مليارا و٧٨٣ مليون ريال مقابل ٤٦٧ مليارا و٥٥٦ مليون ريال وبزيادة تبلغ ١٢٧ مليارا و٢٢٧ مليون ريال.

وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية ٥٦٦ مليارا و٧٣٨ مليون ريال مقابل٤٥١ مليارا و١٧٣ مليون ريال ،فيما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية ٢٨ مليارا و٤٩ مليون ريال مقابل ١٦ مليارا و٣٨٣ مليون ريال.

كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى ٢٦٨ مليارا و٩٨٦ مليون ريال مقابل ٢٠٤ مليارات و٧٤٨ مليون ريال خلال نفس الفترة.

توقعات بتراجع عجز الميزان التجاري خلال العام الجاري

■ ،،خاص / الثورة

توقع اقتصاديون تراجع عجز الميزان التجاري خلال العام الجاري ٢٠١١م ، وذلك نتيجة تراجع حجم الواردات ، وزيادة قيمة الصادرات النفطية خصوصا في ظل ارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية خلال هذا العام.

وكان عجز الميزان التجاري قد سجل خلال العام الماضي ٢٠١٠م ترجعا كبيرا اذ انخفض إلى ٩٨٢ مليون دولار.

ويعود انخفض العجز في الميزان التجاري إلى ارتفاع الصادرات النفطية إلى ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠م وذلك من ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م ، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية جراء صعود أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وكان عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٩م قد شهد ارتفاعا إلى -٢٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي -٣٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٦,٧٣٪ عام ٢٠٠٩م. ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩ بنسبة أعلى من قيمة الواردات .

دعوا حكومة الوفاق إلى الارتقاء بأداء القطاع التجاري وتوفير احتياجات الأسواق وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص

خبراء يؤكدون أهمية اعتماد آلية مناسبة لمراقبة الأسعار وكسر الاحتكار

■ ،،تقرير/ محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد حكومة الوفاق الوطني إلى ضرورة التركيز على الحياة المعيشية للمواطنين وتحسين الخدمات المرتبطة بصورة مباشرة بالحياة اليومية وفي طليعة ذلك ايلاء الأسواق المحلية عناية خاصة لضبطها وتنظيمها وتوفير السلع الغذائية الأساسية بصورة دائمة في الأسواق.

وأكدوا أهمية ماورد في برنامج الحكومة والذي اقرته مؤخراً وسيتم تقديمه مطلع هذا الأسبوع للبرلمان لاقراره والخاص بالسعي لاعتماد آلية مناسبة لمراقبة الأسعار وكسر الاحتكار وتوفير السلع الغذائية والأساسية للأسواق.

وتتطلب المرحلة القادمة استناداً لهذا البند في برنامج الحكومة ضرورة تطوير أداء القطاع التجاري وإيجاد البرامج والآليات المناسبة للتعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص خلال الفترة ألحرجة الراهنة التي يمر فيها الاقتصاد الوطني بتحديات متعددة.

وطبقاً لخبراء ومهتمين بالوضع التجاري المحلي فإن هناك حاجة ماسة للتركيز الجهود على الأسواق والعمل على تنظيمها والرقابة عليها وتوفير احتياجاتها من السلع الأساسية والمواد الغذائية.

وتعاني الأسواق منذ مطلع العام الحالي نقصاً حاداً من المواد الغذائية والاستهلاكية وارتفاعاً قياسياً في الأسعار بشكل يومي وفوضى عارمة تجتاح الأسواق ألقت بظلال قاتمة على الوضع المعيشي للمواطنين.

وسجلت أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية ارتفاعات غير مسبوقة في هذا العام الذي شارف على الانتهاء ومرشحة للمزيد من الارتفاعات خلال العام القادم نتيجة ماتعانيه البلد من أزمة تجارية وغذائية حادة.

ويؤكد خبراء أهمية إيجاد تعاون فاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والعمل على تنظيم العمل التجاري وتوفير احتياجات الأسواق ومتطلباتها وفرض رقابة شديدة لكبح جماح الأسعار.

مشيرين إلى حاجة هذا القطاع خلال الفترة القادمة إلى تنفيذ خطة متكاملة لتطوير أداء قطاع التجارة الخارجية ودعم وتنمية الصادرات الوطنية.

وطبقاً لتقرير اقتصادي رسمي حديث فإن ذلك يجب أن يتضمن تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تطوير المؤسسات والجهات العاملة بمجال التصدير والاستيراد وإزالة العقبات التي تواجه المصدرين والمستوردين وتفعيل الأنشطة الترويجية للصادرات الوطنية.

ويشير التقرير إلى أن الرؤية المستقبلية لتطوير أداء التجارة تتضمن – أيضاً – تسهيل الإجراءات الجمركية وبشكل خاص في جانب استعادة الرسوم الجمركية على المواد الخام اللازمة للإنتاج الموجه للتصدير وإقامة نظام السماح المؤقت للمنتجات .

كما تشمل الإجراءات العمل على تنفيذ استراتيجية متكاملة للتصنيع تعتمد على إدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين مستوى إنتاجية قوة العمل واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بمعدلات عالية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وتتطلب التوجهات القادمة للنهوض بهذا القطاع، العمل على تطوير آليات التمويل والتحويلات المالية، وتتضمن هذه العملية تفعيل مجموعة من القوانين، أهمها قانون التأجير التمويلي، وتشجيع البنوك التجارية والإسلامية على زيادة تمويلاتها المخصصة للقطاع التجاري.

٤٥٦,٧ مليار ريال حجم التبادل التجاري بين اليمن والصين العام الماضي

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين بلادنا والصين خلال العام الماضي ٢٠١٠م ٤٥٦ مليارا و٧٥٨ مليونا و٧٥١ ألف ريال ، مقابل ٤٧٠ مليارا و٨٤٤ مليونا و٣١٦ ألف ريال في العام السابق ٢٠٠٩م مسجلا تراجعا وصل إلى نحو ١٤ مليارا و٨٥ مليونا و٥٦٥ ألف ريال ، وبنسبة نمو بلغت ٢,٩٪ .

وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة" أن إجمالي صادرات اليمن إلى الصين انخفضت من حوالي ٣١٨ مليارا و٤٦٧ مليونا و٢٤٥ ألف ريال في ٢٠٠٩م ، إلى ٣١٢مليارا و٦٩١ مليونا و٩١٧ ألف ريال خلال العام الماضي ، بتراجع تجاوز ٥مليارات و٧٧٥ مليونا و٣٢٨ ألف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بالسالب للصادرات اليمنية إلى الصين بلغ ١,٨٪.

وبحسب البيانات فإن إجمالي الواردات اليمنية من الصين تراجعت من حوالي ١٥٢ مليارا و٣٧٧ مليونا و٧١ ألف ريال في ٢٠٠٩م إلى ١٤٤مليارا و٦٦ مليونا و٨٣٤ ألف ريال في ٢٠١٠م بانخفاض بلغ ٨ مليارات و٣١٠مليونا و٢٣٧ ألف ريال وبنسبة نمو سنوي بالسالب ٥,٤٪ .

وبذلك فإن الميزان التجاري بين اليمن والصين مسجل لصالح بلادنا بفارق تجاوز ١٦٨ مليارا و٦٢٥ مليونا و٨٤ ألف ريال العام الماضي ٢٠١٠م مقابل ١٦٦ مليارا و٩٠مليونا و١٧٤ ألف ريال الميزان التجاري في العام السابق ٢٠٠٩م.

يذكر أن اليمن صدرت إلى الصين العام الماضي في معظمها مشتقات نفطية والتي تأتي في المرتبة الأولى من بين الصادرات اليمنية إلى الصين.

وتستورد اليمن من الصين جملة من البضائع المتنوعة كالأدوية والمشروبات والسلع الغذائية المصنعة والحبوب والملابس وغيرها.

القات يحتل ٧٠٪ من الاراضي الزراعية

البن اليمني.. مصاعب جمة تهدد بقاءه

■ ،،تقرير/زهور السعيدي

يعد القطاع الزراعي في اليمن من أهم القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي اليمني كونه أحد القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، ويحاول المزارع اليمني بامكانيته البسيطة التغلب على معوقات عديدة في الزراعة من نقص المعدات والالات الزراعية الحديثة في الري الحديث والحصاد ولا يمتلك ادوات ومعدات زراعية حديثة تسهل مهامه وتسرع بوتائر الانتاج ومع ذلك زادت الأمور سوءاً خلال الفترة الأخيرة نتيجة الأوضاع السياسية والتي نجم عنها ندرة وانعدام مادة الديزل من الاسواق المحلية والتي اثرت سلبا على المزارع اليمني حيث تدهور أوضاع المزارعين والعاملين في مجال الزراعة وتسرحت العديد من الايدي العاملة وتراجع مستوى الانتاج بشكل بارز.. هذه التحديات الجديدة أمام القطاع الزراعي عموما تضاف إلى المصاعب الجمة التي تقف حجر عثرة أمام زراعة البن تحديدا وهي الثمرة التي اقترنت عبر التاريخ باسم اليمن غير انها فقدت بريقها بصورة تدريجية عبر الزمن وباتت تواجه موكة البقاء في مواجهة العراقيل والتحديات ولعل ابرزها التوسع المضطرد في زراعة القات.

إرتبط البن باليمن منذ زمن بعيد وكان البن سبباً لشهرة اليمن بين بلدان العالم حيث أن البن اليمني من أجود أنواع البن في العالم حيث أن انتشار زراعة البن وازدهارها تجارياً يعود للقرن الخامس عشر الميلادي حيث تتسم زراعة البن بالصبر والعناية في جميع مراحله وينسب للمنطقة التي يزرع فيها كالبن البرعي وتعتبر البيئة اليمنية مناطق جيدة ومناسبة لزراعة البن وتختلف جودته بجودة المنطقة والمكان الذي يزرع فيها ويزرع في مناطق عديدة على ارتفاع ما بين ١٠٠٠ إلى ١٧٠٠ متر عن سطح البحر في الأودية التي تنحدر من المرتفعات الغربية والوسطى الجنوبية مثل المناطق الجبلية الواقعة أعلى سهول تهامة وكلما ارتفعت شجرة البن كلما زادت جودته ويعد المناخ الرطب الأكثر ملائمه لزراعة البن ويزرع البن على امتداد جبال اليمن وما زال المزارع اليمني يستخدم وسائل تقليدية في عملية زراعة وحصاد البن من أجل الحصول على جودة عالية وأيضاً لعدم توفر البدائل المتاحة من وسائل متقدمة وحديثة.

جهود لاقتلاع شجرة القات من الأراضي الزراعية.. «أرشيف»

زراعة القات

لقد تدهورت زراعة البن في اليمن تدريجياً وأدى ذلك إلى قلة تصديرها بعد أن كانت أول دولة تصدر البن في العالم وتنافست شركات جديدة لتصديره من عدة مناطق أخرى كالبرازيل وجزر الهند الشرقية والعديد من الدول الأخرى وقد انحسرت زراعة البن تدريجياً وأصبحت شجرة القات تحتل الجزء الأكبر من المزارع اليمنية حيث أصبح القات يحتل ٧٠٪ من الأراضي الزراعية وأظهرت دراسة حول الزراعة أن القات سبب في ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى وخاصة محصول البن وذلك لاتجاه المزارعين صوب زراعة أشجار القات للحصول على عائدات مالية كبيرة وهناك مؤشرات لتراجع زراعة البن في اليمن بشكل ملحوظ بسبب القات حيث زاد انتاج القات ومساحاته المزروعة وتوسع مساحات زراعة القات في اليمن تترتب عليها كثير من الأضرار، أهمها تقليص الرقعة الزراعية للمحاصيل الأخرى واستنزاف المخزون من المياه الجوفية اللازمة للري واستمرار الحياة، وأكد الاختصاصيون في مجال الزراعة أن القات أحد الأسباب التي تقف وراء تدني قدرة القطاع الزراعي في اليمن على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية والحبوب والبن وكذا التقليل من نسبة الفجوة الغذائية الواسعة بين الانتاج والاستهلاك.

وقد قام المزارعون باقتلاع بعض أشجار البن وزراعة القات للحصول على عائد اقتصادي أكبر من زراعتهم لمحصول البن بالرغم من أن الجميع يتفقون على أن القات مشكلة كبيرة ومعقدة من مختلف الوجوه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية.

وتتسم الزراعة في اليمن بتفاوت الخصائص المناخية الناتجة عن تفاوت معدلات ودرجات الحرارة والرطوبة والأمطار واختلاف الظروف الطبوغرافية مما أدى إلى اختلاف الأقاليم النباتية والذي يساعد على تنوع الإنتاج إلا أن اعتماد العديد من المناطق على الزراعة المطرية يؤثر على استدامة الإنتاج الزراعي كما تعتمد مناطق أخرى على ضخ المياه الجوفية حيث يعتبر اليمن من أفقر دول العالم في الموارد المائية.

وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والري إلى أن إجمالي المساحة المزروعة بمحصول البن ارتفعت مؤخراً إلى ٣٢ ألفاً و٢٦٠ هكتاراً كما ارتفعت كمية إنتاج البن إلى ١٧ ألفاً و٢٩٢ طناً وقد ارتفع إنتاج محصول البن في السنوات الأخيرة إلى ١٨ ألفاً و٣٢٠ طناً.

رأي اقتصادي

التطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،،كانت ولا زالت التطورات الاقتصادية تتماشى مع الاتجاه السائد في الصناعة المصرفية فقد عملت وتعمل المصارف والمؤسسات المالية على هيكلة ذاتها وتدعيم دعائمها وشكلت مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية بالإضافة إلى التطورات التقنية ولعبت وتلعب المصارف المركزية أدوراً بارزة من خلال ما توفره من حوافز للمصارف والمؤسسات المالية التي تقرر وقررت الإندماج وثمة دلائل، ومن خلال تتبعي أجد أن الجهاز المصرفي والمالي في كافة أنحاء العام قد أستفاد ويستفيد من عمليات الدمج وتمت مواجهة الدمج بكفاءة وباقتدار، فقد تمكنت المؤسسات المالية والمصرفية المندمجة من زيادة عدد فروعها وقيمتها المضافة وقاعدة رأس أموالها وزادت من عائدات أسهمها مما حدى بالسلطات النقدية أن تدرك أهمية التطورات في مجال الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات بإدخال أحدث التقنيات بالإضافة إلى أنها تقوم بسن وإصدار آليات وضوابط محددة للتسليف والقروض وتمول المشروعات المختلفة طبقا لنصوص ولوائح البنوك المركزية وتتمثل في وضع حدود لإقراض الإدارات العليا للمصارف والمؤسسات المالية وتحديد حدود قصوى على الإقراض بالنسبة للمقترضين والأفراد ولأنواع معينة من القروض فضلاً عن نسبة التسليف إلى الودائع وتتم صياغة هذا القانون طبقاً للقواعد المصرفية والمالية المتعارف عليها عالميا ويسمح هذا القانون للمصارف والمؤسسات المالية بتوظيف أموالها سواء بإقراضها أو استثمارها في أصول بهدف تقليل المخاطر وحماية أموال المساهمين والمودعين وتحقيق الاستقرار في الاقتصاديات الوطنية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

"المركزي الأوروبي" يقرض البنوك الأوروبية ٤٨٩ مليار يورو

■ ،،أعلن البنك المركزي الاوروبي على موقعه الالكتروني انه منح قروضاً بقيمة ٤٨٩.١٩١ مليار يورو لـ٥٢٣ مصرفاً في منطقة اليورو في عملية لا سابق لها لإقراض المصارف لمدة ثلاث سنوات.

وهذا المبلغ اكبر بكثير من مبلغ الـ٤٢.٢٤ مليار يورو التي منحها المركزي الأوروبي في عملية أولى لمدة عام في يونيو ٢٠٠٩م وشكلت مبلغاً قياسياً.

وكان المحللون يتوقعون أن يتراوح حجم القروض بين ١٠٠ و٥٠٠ مليار يورو. معتبرين ان بعض المؤسسات المصرفية لن تجرؤ على اللجوء الى اموال البنك المركزي الاوروبي حتى "لا توجه اليها انتقادات" او توحي بانها غير قادرة على جمع الاموال التي تحتاج اليها في اسواق المال.

وشجع البنك المركزي الاوروبي القلق من تردي عمل سوق المصارف الذي يمكن ان يترجم بالحد من اقراض العائلات والشركات ويضر بالنمو، على الحصول على اموال منه ووسع انواع الضمانات التي يقبلها مقابل قروضه.

مخاوف سويسرية من الآثار السلبية لارتفاع الفرنك

■ ،،جنيف/وكالات

تباينت ردود فعل الأحزاب السياسية السويسرية وقطاعات الصناعة والاقتصاد على قرار مجلس الحكم الاتحادي السويسري بتقليص برنامج مساعدات القطاعات الاقتصادية المتضررة من ارتفاع سعر الفرنك السويسري مقابل العملات الرئيسية الكبرى.

فقد انتقد تيار اليمين ممثلا في حزبي (الشعب) و(الليبرالي) عدم تخفيض الضرائب على الأنشطة الصناعية دعما لنشاطها بينما طالب اليسار ممثلا في الحزبين (الاشتراكي) و(الخضر) بضخ مزيد من الأموال لتعويض الخسائر الناجمة عن تلك الأزمة في حين أعرب يمين الوسط ممثلا في (المسيحي الديمقراطي) عن قناعته بان "هذا الحل هو الأمثل حاليا".

وكان مجلس الحكم الاتحادي السويسري اعتمد باقة مساعدات اقتصادية بحوالي مليار دولار رغم اقتراح وزير الاقتصاد يوهان شنايدر- امان تقديم مساعدات في حدود مليارين ونصف المليار دولار.

وينص قرار مجلس الحكم الاتحادي على أن تذهب ٦٣٠ مليون دولار لدعم صناديق التامين ضد البطالة و١٢٧ مليونا لدعم قطاع السياحة و٢٧٠ مليونا لدعم قطاع البحث العلمي والتطوير كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني الهامة.

ومن ناحيته أعرب (اتحاد الأعمال السويسري) في بيان عن "عدم قناعته الكاملة بهذا البرنامج إذ لا يدعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من ارتفاع سعر صرف الفرنك على المدى البعيد ولا تعزز تلك المبالغ من إمكانات الشركات على تقديم أسعار تصدير منافسة".

ويتوقع خبراء الاتحاد "استمرار ارتفاع سعر صرف الفرنك مقابل اليورو والدولار" مطالبين بضرورة الإعداد لباقة ثانية وربما ثالثة لإنقاذ الاقتصاد الوطني منتقدين في الوقت ذاته عدم ربط تلك المساعدات بتطوير برامج إعادة هيكلة ضرائب الشركات.

في المقابل رحب (اتحاد الصناعات الميكانيكية والالكترونية) بالقرار مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه "حل يسري على المدى المتوسط" بينما أيد (اتحاد الشركات الصغرى والمتوسطة) القرار لأنه "يدعم صندوق التامينات ضد البطالة".